

تطور التمويل الإسلامي عالمياً ودوره في تجاوز الأزمات المالية

The evolution of Islamic finance globally and its role in overcoming financial crises

سيد اعمر زهرة¹، بللعماء أسماء²¹ جامعة أحمد دراية أدرار، zahrasidamor@yahoo.com² جامعة أحمد دراية أدرار، ayanessro@yahoo.com

تاريخ النشر: 20/ 12/ 2019

تاريخ القبول: 06/ 12/ 2019

تاريخ الاستلام: 16/ 10/ 2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطور التمويل الإسلامي على المستوى العالمي ودوره في تجاوز الأزمات المالية، من خلال دراسة تحليلية لعينة من البنوك الإسلامية، تضم 59 مصرفاً إسلامياً كاملاً، موزعين على 11 دولة " البحرين، السعودية، قطر، الإمارات، الكويت، الأردن، ماليزيا، أندونيسيا، تركيا، باكستان، بنغلاديش". وذلك بتحليل تطور ميزانية هذه البنوك ودراسة تغيرات مؤشرات أدائها على مدار 12 سنة (2005-2017)، توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي له قدرة ودور مهم في تجاوز الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي.

كلمات مفتاحية: التمويل الإسلامي، الأزمات المالية، البنوك الإسلامية، الأزمة المالية 2008، الاستقرار المالي.

تصنيف JEL: E51، G21

Abstract:

this study to track the evolution of Islamic finance globally and its role in overcoming financial crises, through an analysis of a sample of Islamic banks, including 59 Islamic banks fully across 11 states, "Bahrain, Saudi Arabia, Qatar, the UAE, Kuwait, Jordan, Malaysia, Indonesia, Turkey, Pakistan, Bangladesh." By analysing the evolution of these banks and budget for the Study of changes in its performance indicators over 12 years

(2005-2017), the study found that the Islamic finance the ability of the important role in overcoming financial crises and financial stability.

Keywords: Islamic finance, financial crises, Islamic banks, financial crisis 2008, financial stability.

Jel Classification Codes: E51, G21.

Résumé:

Le but de cette étude à suivre l'évolution de financement islamique au niveau mondial et son rôle pour surmonter les crises financières, grâce à l'analyse d'un échantillon de banques, d'Iran, composée de 59 banques musulman pleinement répartis sur 11 États " de Bahreïn, de l'Arabie saoudite, du Qatar, des Émirats arabes unis, Koweït, Jordanie, Malaisie, Indonésie, Turquie, Pakistan, Bangladesh", l'étude a constaté que la finance islamique la capacité du rôle important dans le surpassement des crises financières et de la stabilité financière.

Mots-clés : Finance islamique, crises financières, banques islamiques, crise financière 2008, stabilité financière.

Codes de classification de Jel: E51, G21.

المؤلف المرسل: بللعا أسماء، الإيميل: avanessro@yahoo.com

1. مقدمة:

تمثل المصارف الإسلامية الحدث الأبرز على الساحة المصرفية العربية الإسلامية بل وحتى الدولية، ففي فترة لم تتجاوز العقد الرابع، شهدت الصناعة المصرفية التي تقوم على الضوابط والقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية مجموعة من التطورات المتلاحقة، خاصة بعد حدوث الأزمة المالية الأخيرة التي أبرزت أن المصارف الإسلامية أكثر استقراراً من المصارف التقليدية.

وهذا مؤشر على حقيقة أن تكون المصارف الإسلامية القاعدة المصرفية الآمنة في ظل الطلب المتزايد إليها من قبل الأفراد والمؤسسات المالية بحثاً عن الحلول لتجاوز الأزمات والاختلالات، بصفة أكسبتها العالمية بوصفها الملاذ الأخير للاستقرار المالي والنقدي على المستوى المحلي والدولي، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لسنة 2018، إلى أن المصارف الإسلامية تعمل حالياً في أكثر من 80 بلداً، كما أن حجم الأصول المالية التي تصدرها هذه المصارف وصل إلى 2.05 بليون دولار

أمريكي نهاية 2017، وأشارت التقديرات أيضاً إلى أن عدد العملاء في المصارف الإسلامية حول العالم بلغ 100 مليون عميل من قاعدة العملاء المخصصة للتمويل الإسلامي، ولا تزال 75% من هذه القاعدة غير مستغلة.

الإشكالية:

من خلال ما سبق نطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى استطاعت المصارف الإسلامية تجاوز الأزمات المالية، وتحقيق الاستقرار المالي في أداؤها خلال وبعد الأزمة المالية 2008؟

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يتضمن مجموعة مختلفة من البيانات والإحصائيات تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في سبيل التشخيص السليم لهذه المعطيات.

الحدود المكانية والزمنية :

بالنسبة للحدود المكانية فقد ركزت على عينة من البنوك الإسلامية تضم 59 مصرفاً إسلامياً كاملاً، موزعين على 11 دولة " البحرين، السعودية، قطر، الإمارات، الكويت، الأردن، ماليزيا، أندونيسيا، تركيا، باكستان، بنغلاديش".

أما الحدود الزمنية فكانت فترة ما قبل أزمة 2008 وفترة ما بعد سنة 2008 إلى غاية 2017، أي بالتحديد الفترة (2005-2017).

الدراسات السابقة:

- دراسة الباحث عبد الرحمان عبد القادر بعنوان: " فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية-دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية"، قدمت كأطروحة دكتوراه سنة 2015-2016 في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية 2008 بدراسة لعينة من البنوك الإسلامية تتكون من 16 بنكاً إسلامياً من خلال تحليل مؤشرات الأداء في هذه البنوك خلال سنوات الأزمة. وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية 2008 أثبتت هشاشة النظام المالي التقليدي مقارنة بالنظام المصرفي الإسلامي، وأن البنوك الإسلامية التي تمت دراستها بصفة إجمالية كان أداؤها جيداً، وذلك ما أثبتته تحاليل مؤشرات الأداء لهذه البنوك خلال سنوات الأزمة، إذا ما قورنت بمثلتها التقليدية.

- دراسة الباحث محمود السبعوي بعنوان: "الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي-دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية"، قدمت ك مقال علمي في مجلة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية سنة 2012، هدفت هذه الدراسة إلى تبين الضوابط والأسس التي يعتمدها النظام المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى استخراج المؤشرات من التطورات الحاصلة في الأنشطة الرئيسية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004-2009. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات تطور الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة امتازت بنمو مستمر خلال سنوات الأزمة المالية، مما يعكس استقرارها ومقدرة النظام المصرفي الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي مقارنة بالنظام الرأس مالي.

- دراسة الباحث مهدي بلوافي بعنوان: "البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي-مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي"، قدمت كورقة بحثية في مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي سنة 2008، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإطار العام للاستقرار المالي وضوابطه، وبحث مدى استقرار البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية. توصلت نتائج هذه الورقة إلى أن البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من البنوك الإسلامية الكبيرة والبنوك التجارية الصغيرة، وأن البنوك التجارية الكبيرة أكثر استقراراً من البنوك الإسلامية الكبيرة، بالإضافة إلى أن مساهمة البنوك الإسلامية في استقرار النظام المالي في مكان ودولة تواجدها ليس ذا أثر معتبر.

- اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها شاملة لعينة كبيرة من البنوك الإسلامية في الوطن العربي والإسلامي، فضلاً على أن مجال الدراسة (2005-2017)، وبذلك فالدراسة تمتاز بحدائثة المعطيات.

2. الأزمات المالية وضوابط التمويل الإسلامي لتجاوزها :

1.2 التعريف بالأزمات المالية والتمويل الإسلامي:

1.1.2 مفهوم الأزمات المالية وأسبابها

تعرف الأزمة المالية بشكل عام باعتبارها تمثل اضطراباً مفاجئاً يصيب قطاعاً أو أكثر من قطاعات النظام المالي ويهدد توازنه، حيث يتبعها حدوث انهيار مالي أو مصرفي أو نقدي حاد.

تتنوع الأزمات المالية بتنوع مجالاتها، فقد تكون أزمة عملة تعبر عن هبوط حاد في قيمة عملة ما نتيجة المضاربة عليها، أو أزمة أسواق مالية يعكسها اضطراب شديد في قيم الأصول المالية المتداولة

فيها، أو أزمة مصرفية تعكس فشل البنوك في الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها، أو أزمة ديون سيادية وذلك عند عجز دولة ما عن خدمة ديونها الخارجية حكومية كانت أو خاصة. (مقاويب، 2015)

ويمكن توضيح أهم أسباب وقوع الأزمات المالية كالتالي: (هنا، 2012)

- الممارسات الاقتصادية الخاطئة، والتدخل غي الرشيد في السوق لاعتبارات متعلقة بتوجيه الدعم؛
- غياب المرتكزات الأخلاقية وانتشار الفساد الإداري، وشيوع الكسب غير المشروع؛
- المضاربة التقليدية وفتح المستثمرين، وتساعد الضغوط على أسعار العملات والبورصات؛
- انتشار استخدام المشتقات في العمليات المصرفية، حيث ساهمت عقود المشتقات في زيادة حدة تقلبات الأسواق؛
- غياب المسؤولية الاجتماعية وتعود الأفراد على الاقتراض، وتقديم قروض لفئات غير قادرة على السداد.

2.1.2 مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه

يشير مصطلح التمويل الإسلامي إلى تقديم الخدمات المالية طبقاً للشريعة الإسلامية وتطبيقاتها التي تحرم التعامل بالربا والغرر والبيع على المكشوف وكل أنشطة التمويل التي تضر بالمقصد العام الشرعي من استغلال الأموال في الحياة الاقتصادية.

ورغم أن التمويل الإسلامي يشمل أنشطة البنوك الإسلامية، التأجير، صناديق الاستثمار، سوق الصكوك والأسهم التأمين التكافلي، التمويل الأصغر...، إلا أن عمليات البنوك الإسلامية والصكوك تسيطر على التعاملات الإسلامية بحوالي 95%، ومن أهم خصائص التمويل الإسلامي نذكر ما يلي:

- التمويل يكون إسلامياً إذا خلت صيغته من المخالفات الشرعية واتسمت بضوابط ومعايير شرعية؛
- الغرض من التمويل الإسلامي هو نفع الآخر في قضاء حاجاته الشخصية أو إقامة مشروعه الاستثماري؛
- التمويل الإسلامي يقوم على ربط التمويل بالنشاط الحقيقي؛
- التمويل الإسلامي يعزز النمو والرخاء الاقتصادي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. (زهير و عويبي، 2018)

لقد أكدت التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن نظام التمويل الإسلامي يعد أكثر استقراراً، وأجدر في مواجهة وامتصاص الصدمات المالية، حيث شهدت البنوك الإسلامية في بعض الدول نمواً في حجم أصولها بين 2005-2010 في الوقت الذي كانت تعاني فيه البنوك التقليدية من

ويلات الأزمة المالية وتعرض بعضها للانهيار وانكشاف البعض الآخر، ويرجع هذا بالأساس إلى أهمية التمويل الإسلامي في التقليل من شدة وتوتر الأزمات المالية على أساس قيامه على الاستثمار في المجالات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي تأخذ بعين الاعتبار بمبدأ تقاسم المخاطر-المشاركة في الربح والخسارة- وربط التوسع الائتماني بنمو الاقتصاد الحقيقي وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات. (IMF, 2009)

2.2 ضوابط التمويل الإسلامي لتجاوز الأزمات المالية

يستند التمويل الإسلامي إلى مجموعة من الضوابط التي تساعد في الوقوف أمام الأزمات المالية والتقليل من مخاطرها، لذلك يستلزم الأمر التعريف بالضوابط التي تحكم عمل النظام المالي والاقتصادي الإسلامي والتي من أهمها ما يلي:

1.2.2 الأخلاق واجتناب الحرام في التعاملات المالية: إن أهم ما يميز التمويل الإسلامي هو الالتزام بالدين والخلق المستمد من هذا الدين، حيث يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل (الأمانة والمصدقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن) لذلك وجود مثل هذه القيم الأخلاقية يساعد على تحقيق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين في النظام المالي، وفي الوقت نفسه تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية القائمة على الكذب والمقامرة والتدليس والجهالة والاحتكار؛ (السبعواي وآخرون، 2012)

2.2.2 عدم التعامل بالفائدة (الربا) والاعتماد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر: يمنع الإسلام نظام الربا ويحرمه تحريماً قطعياً، وهذا من شأنه أن يضبط التوسع في الائتمان بحيث لا تتحول السوق في مرحلة الرواج إلى حالة فقاعة تهدد الاقتصاد، وبالتالي سد الفجوات التي يمكن للأزمات من أن تتسرب إليه؛ (صالحى و عبد الحليم، 2009)

3.2.2 حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية: التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغر والجهالة حيث كيف الفقهاء مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعاً، فضلاً عن أن الخبراء في الاقتصاد الوضعي يؤكدون على أن أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 هو نظام المشتقات المالية كونها لا تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وإنما هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار لانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام؛

4.2.2 المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات: ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضوابط العدل والحق وبذل الجهد، هذا من شأنه أن يخفف من حدة الأزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً وفريق خاسر دائماً كما حمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالفروض ذات الفائدة والتي تعتبر من الأسباب الرئيسة للأزمة العالمية؛ (عباد، 2009)

5.2.2 يقوم النظام المالي الاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض: الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، كما في قوله تعالى " [وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، أن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون] سورة البقرة الآية 280، فضلاً عن المختصين في الاقتصاد الوضعي أكدوا على أن أسباب الأزمة توقف المدين عن سداد الالتزامات المترتبة عليه، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة أو تدوير القرض بفائدة أعلى، أو تنفيذ إجراءات الحجز على الرهون المقدمة من قبل المدين وتشريده وهذا ما أدى إلى وجود أزمة اجتماعية وإنسانية إلى جانب الأزمة الاقتصادية؛ (وفاء، 2010)

6.2.2 تحريم بيع الدين بالدين: حرمت الشريعة الإسلامية كافة أشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد، كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، والدليل على ذلك أن رسول الله (ص) نهى عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين)، وقد تبين أن قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون كان أحد أهم أسباب الأزمة المالية. (طبني، 2015)

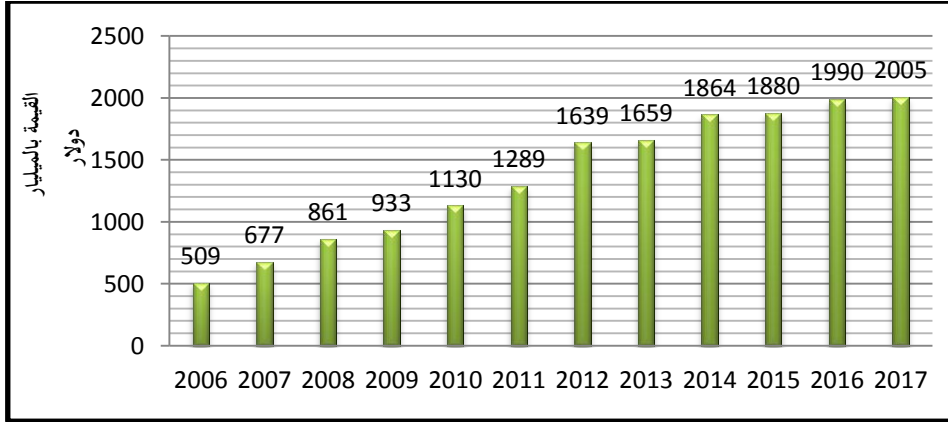
3. تطور التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية عالمياً

1.3 واقع نظام التمويل الإسلامي حول العالم:

للمصارف الإسلامية دور جوهري في تحقيق التنمية الاجتماعية، وإحداث نقلة نوعية في عالم الصيرفة، وتحفيز الاقتصادات وتنشيطها وفق الضوابط الشرعية الإسلامية.

حيث زاد عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية في العالم من نحو 955 مؤسسة في العام 2013 إلى 1113 مؤسسة بنهاية العام 2014، تعمل في 75 دولة، بحسب تومسون رويترز، وهي تقسم بين مؤسسات إسلامية بالكامل ومؤسسات تقليدية تقدم خدمات مالية إسلامية عبر نوافذ متخصصة، ووفقاً لتقرير التنافسية العالمية للمصارف الإسلامية لعام 2018، قارب عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 100 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 75.12% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة يمكن أن تستوعب المزيد من المتعاملين. (اتحاد المصارف العربية، 2019)

الشكل 1: تطور أصول التمويل الإسلامي على المستوى العالمي من 2006-2017



المصدر: إعداد الباحثين بناءً على:

Thomson Reuters, **sukuk perception& for ecast study 2011**, poised for growth, growth of islamic , finance assests, p23.

من خلال الشكل 1 نلاحظ أن التمويل الإسلامي شهد نمواً متسارعاً بداية من سنة 2006 بمقدار 509 مليار دولار إلى 2,05 بليون دولار سنة 2017، إلا أن هذه الوتيرة المتسارعة لمعدل نمو حجم أصول التمويل الإسلامي لم تتواصل حيث انخفضت سنتي 2008 و2009، وهذا كنتيجة حتمية لآثار الأزمة المالية العالمية 2008 على مؤشرات أداء هذه الصناعة، وتفاقم أزمة العقارات التي عرفتها بعض الدول، ليواصل في سنة 2010 ارتفاعه، حيث بلغ 1,130 بليون دولار وبنسبة نمو تعادل 21.11% ثم 1.659 بليون دولار سنة 2013 ليتضاعف نموه إلى 2.05 بليون دولار نهاية سنة 2017، وتبقى إيران والعربية السعودية الرائدة في مجال أسواق الصيرفة الإسلامية في العالم، بالنظر إلى أن كل منهما تمتلك أصولاً مصرفية إسلامية تجاوزت قيمتها 300 مليون دولار.

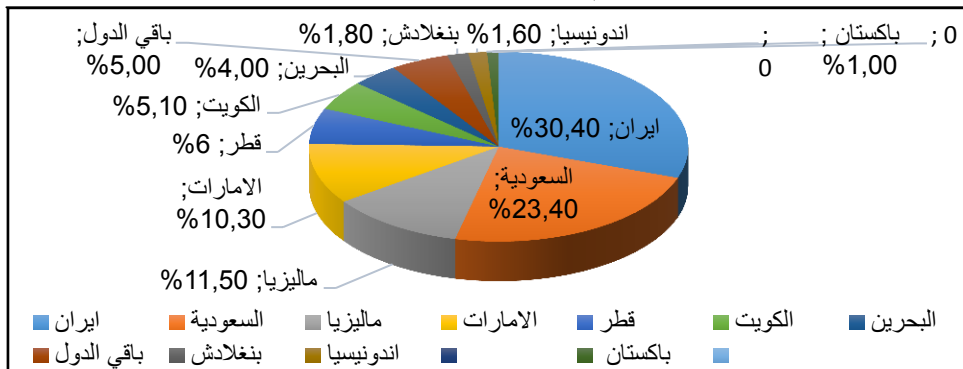
وبذلك حققت الصناعة المالية الإسلامية نمواً مركباً منذ أربعة عقود على نشأتها إلى الوقت الحالي، هذا الدعم للنمو الكبير الذي حققته صناعة التمويل الإسلامي جاء من جراء صمودها

واستقرارها في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، مما جلب لها الاهتمام من طرف عديد الدول الغربية كأمریکا وبريطانيا وروسيا والصين وغيرها من الدول.

كما تؤكد الإحصائيات أن حجم التمويل الإسلامي حقق نمواً كبيراً جداً خلال السنوات العشر الأخيرة فحسب مجلة The Banker، تحتل إيران المركز الأول عالمياً في حجم الأصول المصرفية الإسلامية، حيث بلغ حجمها حوالي 387.5 مليار دولار بنهاية 2017، تقسم على 23 مصرفاً مع الإشارة إلى أن القطاع المصرفي الإيراني هو إسلامي بالكامل، ويأتي في المرتبة الثانية القطاع المصرفي السعودي الذي يضم 13 مصرفاً إسلامياً بالكامل أو لديها نوافذ إسلامية، وبلغت الأصول الإسلامية لتلك المصارف حوالي 320.4 مليار دولار، من مجموع أصول حوالي 583 مليار دولار، ثم تأتي المصارف الإسلامية الماليزية التي يبلغ عددها 18 مصرفاً، بأصول حوالي 164.8 مليار دولار، فالمصارف الإماراتية (10 مصارف وأصول 151 مليار دولار)، 5 مصارف من كل من البحرين وبنغلاديش، 4 مصارف من كل من السودان والكويت وقطر، مصرفان من كل من الأردن وتركيا واندونيسيا، ومصرف واحد من كل من سوريا، اليمن، باكستان، بروناي، تايلاند، سويسرا، سلطنة عُمان، ومصر. (اتحاد المصارف العربية، 2019)

الشكل 2: حصة أكبر 10 دول لديها أصول مصرفية إسلامية من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول

العالم لسنة 2017 (%)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: <http://www.Uabonlin.org/UAB>

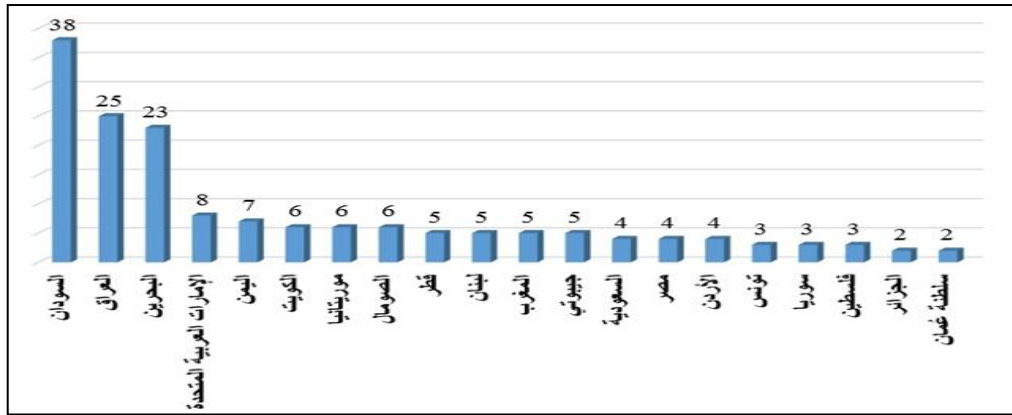
يُظهر الشكل 2 حصة الدول من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم، وهو يُظهر التركيز الكبير في الأصول المصرفية الإسلامية، حيث تستحوذ إيران على 30.4% من إجمالي الأصول الإسلامية، تليها السعودية (23.4%)، فماليزيا (11.5%)، فالإمارات العربية المتحدة (10.3%)، وتحوز الدول العشر الأولى على نسبة 95.0% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية في العالم.

2.3 تطور الصيرفة الإسلامية عربياً:

أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي حول العالم الذي تجريه مجلة The Banker أن الأصول المتوافقة مع الشريعة ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1,509 مليار عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 12.04%.

وقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال الفترة 2006-2017 (13.63%)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (13.63%)، ثم آسيا (8.25%). وبالنسبة لنمو الأصول الإسلامية في عام 2017، ارتفع إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنسبة 4.74%، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دون دول الخليج العربية) أعلى نسبة عالمياً (9.45%)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (7.18%)، وآسيا (3%)، ثم دول مجلس التعاون الخليجي (2.92%). في حين انخفض إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة بنسبة 11.1% عام 2017. (ISLAMIC FINANCIAL SERVICE BOARD, 2019).

الشكل 3: عدد المصارف الإسلامية في الدول العربية



Source: Islamic Finance Development Report ,Building momentum , Thomson Reuters,2018 ,p06.

تستمر المصارف الإسلامية العربية بالهيمنة على الساحة المصرفية الإسلامية العالمية من حيث عدد المصارف وحجمها، حيث يوجد نحو 164 مصرفاً عربياً إسلامياً بالكامل، موزعين على الدول العربية على الشكل التالي: 38 مصرفاً في السودان، وهو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل، 25 مصرفاً في العراق، 23 مصرفاً في البحرين، 8 مصارف في الإمارات، 7 مصارف في اليمن، 6 مصارف في كل من الكويت وموريتانيا والصومال، 5 مصارف في كل من قطر ولبنان والمغرب،

4 مصارف في كل من السعودية ومصر والأردن وجيبوتي، 3 مصارف في كل من تونس وسوريا وفلسطين، ومصرفين في كل من الجزائر وسلطنة عُمان.

بلغ إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية بنهاية الفصل الثاني من العام 2017 نحو 603 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 20% من إجمالي الأصول المصرفية العربية. وبلغت أرصدة التوظيفات المالية، أو القروض المقدمة من المصارف العربية الإسلامية للعملاء نحو 376 مليار دولار، وبلغت ودائعها نحو 429 مليار دولار، أما حقوق الملكية فبلغت حوالي 87 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني من العام 2017، وبلغت أرباح المصارف الإسلامية العربية نحو 9 مليار دولار بنهاية العام 2016.

تجدر الإشارة إلى تركّز الصيرفة الإسلامية العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعمل في الدول الخليجية 51 مصرفاً إسلامياً بالكامل، وتدير هذه المصارف موجودات بنحو 542 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني 2017، ما يمثل 90% من إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العربية. كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية. وبنهاية الفصل الثاني من العام 2017، بلغت نسبة أصول المصارف الإسلامية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في السعودية حوالي 26%، وفي الكويت 45%، وقطر 26%، وفي الإمارات العربية المتحدة 20%، وفي البحرين 30%، وفي سلطنة عُمان 4%.

كما يعتبر السودان البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل، بإجمالي موجودات بلغت 22.8 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني 2017. وفي الأردن، تمثل أصول المصارف الإسلامية الأربعة نحو 15% من إجمالي الأصول المصرفية، وتشكل أصول المصارف الإسلامية الفلسطينية الثلاثة أكثر من 11% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني. وتطمح المصارف الإسلامية في تونس إلى الاستحواذ على 15% من إجمالي الأصول المصرفية بحلول العام 2022، مقابل 5% عام 2016، ولكن تصطدم هذه الطموحات بالعديد من العقبات، أبرزها التشريعات المصرفية غير المؤاتية. وتشكل موجودات المصارف الإسلامية العراقية نحو 4% إجمالي موجودات القطاع المصرفي. وبحسب رئيس جمعية المصارف الإسلامية العراقية، تنتظر الصيرفة الإسلامية في العراق بيئة استثمارية واعدة من خلال خطط إعادة إعمار المناطق المحررة، أما في لبنان والجزائر، فتبقى الصيرفة الإسلامية محدودة حيث تمثل أصول المصارف الإسلامية أقل من 1% من إجمالي الأصول المصرفية في لبنان، و2% في الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن العام 2017 شهد انطلاقة الصيرفة الإسلامية في المغرب.

وعلى الصعيد العالمي، من بين أكبر 100 مؤسسة مالية إسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عام 2016، يوجد 46 منهم في دول عربية، 37 منهم في دول

مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ويوضح الجدول الموالي أكبر 20 مصرف إسلامي حول العالم وفي الوطن العربي.

جدول 1: أكبر 20 مصرف إسلامي في العالم لسنة 2017

الترتيب بحسب الأصول الإسلامية	المصرف	الدولة	مجموع الأصول		الأصول الإسلامية		نسبة الأصول الإسلامية من مجموع الأصول (%)	نسبة النمو (%)	نسبة النمو (%)	نسبة النمو (%)	ملاحظة
			مليون دولار	نسبة النمو (%)	مليون دولار	نسبة النمو (%)					
1	مصرف الراجحي	السعودية	90,589.0	7.63	90,589.0	7.63	100.0	7.63	100.0	1,901.0	إسلامي بالكامل
2	البنك الأهلي التجاري	السعودية	117,731.0	(1.75)	55,711.5	1.67	47.3	1.67	47.3	2,510.0	ناحذ إسلامية
3	Mellat Bank*	إيران	54,091.0	(1.70)	54,091.0	(1.70)	100.0	(1.70)	100.0	546.0	إسلامي بالكامل
4	Bank Melli Iran*	إيران	53,338.0	8.00	53,338.0	8.00	100.0	8.00	100.0	551.0	إسلامي بالكامل
5	بيت التمويل الكويتي	الكويت	53,223.0	(3.39)	53,223.0	(3.39)	100.0	(3.39)	100.0	669.0	إسلامي بالكامل
6	بنك دبي الإسلامي	الإمارات	47,636.0	16.73	47,636.0	16.73	100.0	16.73	100.0	1,108.0	إسلامي بالكامل
7	Bank Saderat Iran*	إيران	41,468.0	22.60	41,468.0	22.60	100.0	22.60	100.0	396.0	إسلامي بالكامل
8	Malayan Banking Berhad (Maybank)	ماليزيا	163,910.0	(0.73)	40,683.7	15.61	24.8	15.61	24.8	2,133.0	ناحذ إسلامية
9	Bank Maskan*	إيران	38,669.0	3.90	38,669.0	3.90	100.0	3.90	100.0	96.0	إسلامي بالكامل
10	مصرف قطر الإسلامي	قطر	38,415.0	10.08	38,415.0	10.08	100.0	10.08	100.0	560.0	إسلامي بالكامل
11	Tejarat Bank**	إيران	34,399.1	10.09	34,399.1	10.09	100.0	10.09	100.0	276.9	إسلامي بالكامل
12	مصرف أبوظبي الإسلامي	الإمارات	33,294.0	3.30	33,294.0	3.30	100.0	3.30	100.0	535.0	إسلامي بالكامل
13	Ayandeh Bank (formerly TAT Bank)*	إيران	28,609.8	43.59	28,609.8	43.59	100.0	43.59	100.0	0.0	إسلامي بالكامل
14	مصرف الإمام	السعودية	27,927.0	18.04	27,927.0	18.04	100.0	18.04	100.0	400.0	إسلامي بالكامل
15	البنك السعودي الريفي	السعودية	49,614.0	(0.90)	25,625.8	(2.97)	51.7	(2.97)	51.7	1,038.0	ناحذ إسلامية
16	مصرف الزيان	قطر	25,145.0	10.24	25,145.0	10.24	100.0	10.24	100.0	549.0	إسلامي بالكامل
17	Sepah Bank**	إيران	25,118.9	24.60	25,118.9	24.60	100.0	24.60	100.0	12.5	إسلامي بالكامل
18	Bank Keshavarzi (Agri Bank)**	إيران	23,689.0	6.50	23,689.0	6.50	100.0	6.50	100.0	3.0	إسلامي بالكامل
19	مجموعة البركة المصرفية	البحرين	23,425.0	(4.85)	23,425.0	(4.85)	100.0	(4.85)	100.0	384.8	إسلامي بالكامل
20	Bank Rakyat (Bank Kerjasama Rakyat Malaysia Berhad)	ماليزيا	22,097.0	2.60	22,097.0	2.60	100.0	2.60	100.0	468.0	إسلامي بالكامل

Source: Islamic Finance Development Report , **Building momentum** , Thomson Reuters, 2018 ,p06.

1. تقييم دور التمويل الإسلامي في تجاوز الأزمات المالية (الفترة 2005-2017)

نحاول من خلال هذا المحور دراسة الاستقرار المالي لحالة عينة من البنوك الإسلامية تضم 59 مصرفاً إسلامياً كاملاً، موزعين على 11 دولة " البحرين، السعودية، قطر، الإمارات، الكويت، الأردن، ماليزيا، أندونيسيا، تركيا، باكستان، بنغلاديش".

ومن أجل دراسة أداء هذه المصارف تم تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين : فترة ما قبل أزمة 2008 وفترة ما بعد سنة 2008 إلى غاية 2017، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية للاستقرار لمجلس الخدمات المالية الإسلامي العالمي، والتي تخدم الدراسة في جانبها التحليلي.

أما بالنسبة لمؤشرات الاستقرار المالي فسنركز على ثلاث مؤشرات من مؤشرات أداء المصارف والمتمثلة في:

- مؤشرات الربحية ؛
- مؤشر السيولة؛
- مؤشرات إدارة المخاطر(كفاية رأس المال).

1.4 تحليل تطور مؤشر الربحية للمصارف الإسلامية

يتناول هذا الجزء تحليل مؤشرات الربحية المحققة من طرف عينة من المصارف الإسلامية وقد اعتمدنا مقياس ROA للتعبير على الربحية والذي يمثل نسبة صافي الربح المحقق إلى إجمالي أصول البنك ويعطى المؤشر معلومات عن درجة كفاءة عملية إدارة أصول البنك ومقدار الربح المحقق من كل دينار مستثمر، والمؤشر الآخر هو مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE (يعبر عن الربحية المحققة من كل سهم ، ويحسب من خلال صافي ربح البنك على رأس مال البنك) وذلك خلال الفترة 2005-2017 ، ويوضح الجدول الموالي العائد على حقوق الملكية لعينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2005-2017.

جدول 2: تطور العائد على الأصول ROA وعلى حقوق الملكية ROE لعينة من المصارف الإسلامية

خلال الفترة 2005-2017

السنة / المؤشر	العائد على الأصول ROA	العائد على الاستثمار ROE
2005	2.5	13.0
2006	2.6	16.0
2007	2.65	15.18

9.90	1.30	2008
6.30	0.70	2009
8.0	0.8	2010
8.20	0.78	2011
9.2	0.94	2012
12.22	1.49	2013
13.56	1.50	2014
13.42	1.54	2015
13.84	1.49	2016
14.72	1.71	2017

Source : Islamic Financial Services Industry Stability Report 20 14, , p 111 . « Chiffres des années 2005 à 2012.

Islamic Financial Services Industry Stability Report 2018, p 88. « Chiffres des années 2013 – 1H 2017 .

من خلال الجدول 2 نلاحظ أن نسب الربحية للصناعة المصرفية الإسلامية في السنوات السابقة للأزمة 2008-2005 مرتفعة، وقد اتضح ذلك من خلال تسجيلها لمتوسط عائد على الأصول ROA ومتوسط عائد على الاستثمار ROE بـ 2.5% و 15% على التوالي عبر عينة البنوك الإسلامية المدروسة، فالنمو الكبير للأنشطة التمويل الإسلامي قد ساعد البنوك الإسلامية على تسجيل معدل نمو كبيرة للأصول في ميزانياتها.

وقد تأثرت الربحية في وقت لاحق بكل من التحديات والخارجية لنتائج الأزمة المالية العالمية، حيث أن الانخفاض في الربحية يرجع بشكل كبير إلى تركيز علي للمخاطر في القطاع العقاري (دول مجلس التعاون الخليجي)، وقد اتضح جلياً تدهور أداء الربحية للمصارف الإسلامية في تسجيل أدنى مستويات العوائد ROA و ROE خلال سنة 2009، حين ضربت الأزمة المالية العالمية الاقتصاد الحقيقي، حيث تمثلت في 0.74% و 6.31% على التوالي.

لقد تعافت ربحية المصارف الإسلامية تدريجياً بعد الأزمة من خلال تسجيلها متوسط عائد على الأصول وكذا على الاستثمار ROA و ROE نسبي 1.56% و 13.56% على التوالي خلال سنة 2014 و في عام 2015 شهدت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً هامشياً في ربحيتها تزامناً مع الانخفاض المستمر في أسعار النفط غير أن المبادرات الحكومية المتبناة في هذه البلدان قد ساعدت من التخفيف من تأثير انخفاض أسعار النفط والحفاظ على تماسك مستويات الربحية .

وفي الربع الثاني من عام 2016 حققت المصارف الإسلامية متوسط عائد على الاستثمار ROE بلغ 13.8%، ثم بلغت 14.72% سنة 2017 وهي الأكثر تحسناً منذ عام 2008. وبقيت هذه النسبة ايجابية مقارنة بنسب العوائد المحققة من طرف بنوك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

بالتالي نلاحظ أن ربحية المصارف الإسلامية إيجابية مقارنة بالعوائد التي حققها أفضل 1000 بنك في العام وكذا التي حققتها بنوك الاتحاد الأوروبي في نفس المدة ما يؤكد بقاء ربحية المصارف الإسلامية مرنة إلى حد ما في مواجهة الآثار والمخاطر الاقتصادية الكلية للأزمة في مختلف الأسواق المصرفية الإسلامية، والجدول الموالي يوضح مقارنة بين المصارف الإسلامية ونظيرتها التقليدية من حيث تأثير مؤشر الربحية بالأزمة المالية العالمية.

جدول 3: نسب العوائد على الأصول وعلى الاستثمار للمصارف الإسلامية مقارنة بنظيراتها في بنوك مناطق

أخرى من العالم (سنة 2017)

نسبة العائد على الأصول ROA %	نسبة العائد على الاستثمار ROE %	
1.71	14.72	بنوك إسلامية
غير محدد	11.00	أفضل 200 بنك في العالم
00.85	13.04	أفضل 1000 بنك في العالم
00.45	07.00	بنوك الاتحاد الأوروبي

Source : Islamic Financial Services Board ,Islamic Financial Services Industry Stability Report, Bank Negara Malaysia , 2018 , p88 .

2.4 تحليل تطور مؤشر السيولة للمصارف الإسلامية

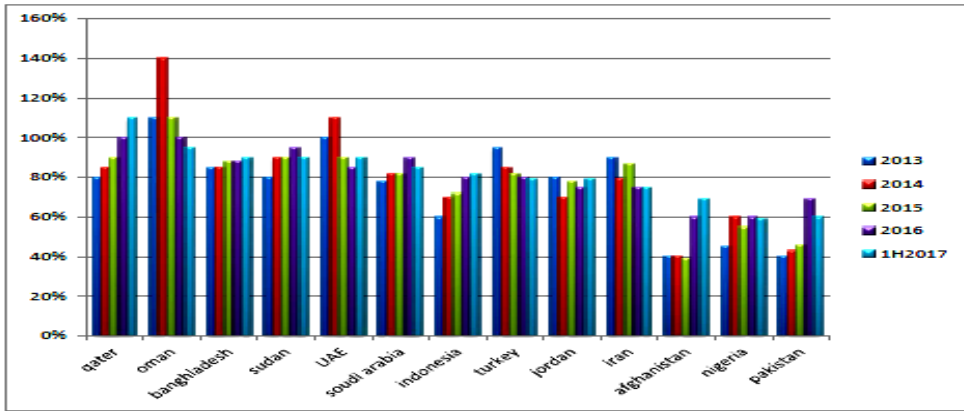
هناك نوعان من مخاطر السيولة : الأول (01) فائض الأموال في المصرف أو ما يسمى بالسيولة العاطلة والثاني (02) عدم وجود أموال لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل، بمعنى عجز السيولة. ويمكن قياس مخاطر السيولة باستخدام نسبة الأصول السائلة لمجموع الأصول والالتزامات إلى إجمالي الأصول مع قياس نسب جودة الأصول (الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) نسبة السيولة.

تبين نسبة التمويل إلى نسبة الودائع FDR قدرة البنك على سداد أموال المودعين، ولها تأثير على مستوى الربحية، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة، كلما قلت درجة السيولة.

وخلال الأزمة المالية العالمية 2008 عانت معظم الأسواق المصرفية الإسلامية من تباطؤ كبير في تمويل النمو، حيث تباطأت الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتعطلت مشاريع البنية التحتية، مما دفع المصارف الإسلامية إلى تشديد معايير الائتمان لديها للحد من تعرضها لمخاطر الائتمان، وتشير نسب FDR إلى مراكز مريحة للسيولة للمصارف الإسلامية خلال المدة خلال المدة 2005 إلى 2012 حيث

بقيت النسبة أقل من 90%، وينطبق ذلك على معظم بلدان العينة مع الاستثناء الملحوظ لتركيا وأندونيسيا حيث شهدت كل منهما نسبة FDR تجاوزت 100% خلال مدة التحليل. (ISLAMIC FINANCIAL SERVICE BOARD, 2014)

الشكل 5: تطور نسب FDR للمصارف الإسلامية حسب البلد خلال الفترة 2013-2017



Source : Islamic Financial Services Industry Stability Report 2018, OP.cit, p97.

اعتباراً من النصف الأول من عام 2017 كانت غالبية أسواق المصارف الإسلامية لديها نسب تمويل على القروض تتراوح بين 75% و95% وهذه الدول تشمل بنغلاديش 96.3% وماليزيا 96.3%، السودان 95.9% الإمارات العربية المتحدة 92.35% والسعودية 88% وأندونيسيا 87.9% وتركيا 83.7% والأردن 76.5% كان لها نسب قريبة من المتوسط المرجح للصناعة المصرفية الإسلامية المقدر بنسبة 85.2%.

يعبر ارتفاع نسب FDR في القطاع المصرفي السعودي بشكل تدريجي عن قرار البنك المركزي في هذه الدولة بالسماح بزيادة الحد المسموح لنسب FDR من 85% إلى 90% في شهر جانفي 2016 مما مكن المصارف من زيادة الائتمان.

كما تظهر التقلصات الرئيسية في تركيا وقطر انخفاض نسب السيولة إلى 55% و 46.9% على التوالي اعتباراً من النصف الأول من عام 2017؛ حيث يعاني القطاع التركي من التوترات الجيوسياسية المحلية التي أضعفت ثقة المستثمرين بشكل عام مما أثر على الأرباح في قيمة الأصول السائلة وقابليتها للتداول في القطاع المصرفي، أما في حالة قطر فقد كانت السيولة في مجمل القطاع المصرفي متشددة بسبب تدفقات الودائع بسبب اشتداد حدة النزاع الإقليمي.

على العموم رغم أن شروط السيولة في المصارف الإسلامية عرفت وضعاً سيئاً مع ارتفاع نسب التمويل إلى الودائع FDR وانخفاض نسب الأصول قصيرة المدى إلى الخصوم قصيرة المدى، لكن التدهور لا يندرج بالخطر في كل الأحوال، باعتبار أن نسب FDR تعتمد على خيارات البنوك في سياق إدارة سيولتها، ومع ذلك فإن نسبة FDR تتراوح بين 80% و 90% تعبر عن أوضاع مريحة للسيولة.

3.4 تحليل تطور مؤشر إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية (نسبة كفاية رأس المال)

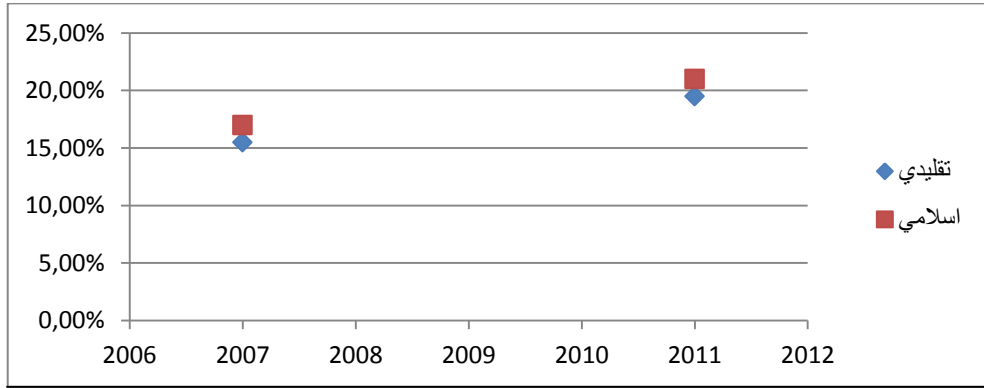
تواجه البنوك الإسلامية مثل البنوك التجارية أيضاً العديد من المخاطر، فهي تواجه جميع مخاطر السوق التي تواجهها البنوك التقليدية وذلك باعتبارها تتبع نموذج أعمال البنوك التقليدية، وسيتم في هذا العنصر التطرق إلى تحليل مؤشرات إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية بالتركيز على تحليل تطور مستويات الرسملة للمصارف الإسلامية.

غالباً ما كانت مستويات الرسملة جيدة بالنسبة للنظام الإسلامي باعتبار أن المصارف الإسلامية معروفة عامة بأنها تحافظ على مستويات مرتفعة من رأس المال التنظيمي مقارنة بالبنوك التقليدية، وبالمقارنة بين مراكز رأس المال لكل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008 ومرحلة ما بعد الأزمة سنة 2011 نجد أن المصارف الإسلامية ظلت تتمتع بأعلى نسبة من رأس المال متجاوزة المعيار التنظيمي لكفاية رأس المال بعدة نقاط مئوية وفي جميع بلدان عينة الدراسة.

وقد بلغ متوسط إجمال نسبة كفاية رأس المال لعينة المصارف الإسلامية المدروسة في نهاية 2011 نسبة 17% بينما سجلت الشريحة 01 نسبة كفاية رأس المال 15.5% وهو ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل 6: نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية قبل وبعد الأزمة- مقارنة بين سنتي

2007 و 2011



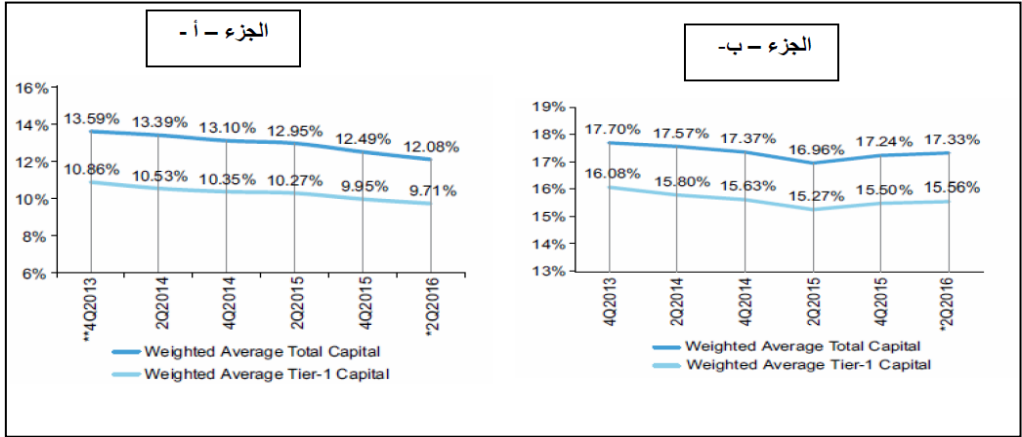
المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على:

Islamic Financial Services Industry Stability Report 2013, OP.cit, p 92.

يلاحظ من خلال الشكل 6، أنه كان هناك تحول في اتجاه نسب الرسملة لكل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، ففي حين بقيت نسب رسملة المصارف الإسلامية أعلى من تلك المصارف التقليدية، إلا أنها انخفضت في عام 2011 لتسجل نسبة كفاية رأس مال إلى حد ما مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة المالية 2007 التي قدرت ب 21% و 19.5% على التوالي وعكس ذلك، فإن المصارف التقليدية سجلت ارتفاعاً في نسب رسملتها في عام 2011 مقارنة بمستويات عام 2007، وذلك بفعل الضغوطات التنظيمية بشأن تعزيز رأس المال في إطار إصلاحات ما بعد الأزمة المالية العالمية.

في المقابل فإن التراجع المستمر والملحوظ في مستويات رؤوس الأموال التنظيمية لعينة المصارف الإسلامية بشكل تدريجي منذ الأزمة المالية العالمية وخاصة منذ 2012 يرجع جزئياً إلى التحسينات المعتمدة فيما يخص الأدوات المالية الإسلامية لاسيما الصكوك طويلة الأجل اللازمة لدعم متطلبات الرسملة الإسلامية، وقد لاقت هذه الصكوك شعبية كبيرة وعرفت ازدهاراً خصوصاً في السنوات 2012-2014.

الشكل 7: تطور متوسط إجمالي كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية خلال الفترة 2013-2017



Source : Islamic Financial Services Industry Stability Report 2016, OP.cit, p46.

من خلال الشكل 7 (جزء أ) نلاحظ انخفاض إجمالي رأس المال ونسبة الشريحة 01 لكفاية رأس المال في نهاية الربع الثاني لعام 2015: 13% و 10.3% ويفسر هذا الاتجاه الهبوطي العام لرأس مال الصناعة المصرفية الإسلامية بالانخفاض الذي شهده القطاع المصرفي الإيراني في نسب كفاية رأس المال بداية من الربع الرابع لعام 2013 حيث بلغ الربع الثاني من عام 2016، وذلك بسبب تداعيات العقوبات المفروضة على البلد وفي حالة الأخذ بعين الاعتبار البيانات الخاصة بإيران جزءاً (ب) من الشكل فسيترفع إجمالي رأس المال لمجمل الصناعة المصرفية الإسلامية وتجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت تراجعاً في مستويات رسملتها نتيجة البيئة التشغيلية الصعبة التي تنشط فيها الصناعة المصرفية والناجمة عن مخاطر الاقتصاد الكلي وانخفاض أسعار النفط.

5. تحليل النتائج:

- تستمر المصارف العربية الإسلامية بالهيمنة على الساحة المصرفية الإسلامية العالمية، فمن بين أكبر 100 مؤسسة مالية إسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يوجد 45 منهم في دول عربية وغالبية هذه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعمل في الدول الخليجية 51 مصرفاً إسلامياً بالكامل.
- تعتبر إيران والسعودية وماليزيا أكبر ثلاث دول على الترتيب من حيث حجم أصول التمويل الإسلامي في العالم.
- شهدت الموجودات المجمعة لأكثر 20 مصرف إسلامي عربي ارتفاعاً بنسبة 6.2% من نحو 406 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 431 مليار دولار بنهاية العام 2015، وهي تشكل حوالي 60% من الأصول المصرفية الإسلامية العربية و13% من إجمالي الأصول المصرفية العربية. وتجاوزت هذه

الموءوءاء بئهاى الفصل الأانى من العام 2017 نحو 603 ملبار ءولار، أى ما ىمأل ءوالى 20% من إءمالى الأصول المصرفىة العربىة.

- لءء كانت المرحلة من سنة 2014 إلى سنة 2016 مرحلة مالمىة صعبة بالنسبة لصناعة الأمول الإسلامى، وءلك على ءلفىة أأئرها بمءموعة مئووعة من العوامل الاقءصاءىة الكلىة والسىاسىة ءلوىة اللى اسئمرئ انعكاسئها ءقى نهاىة سنة 2016، ومن أهم هءه الأءءاء الانءفاض المزمئن فى أسعار النفط بءاءة من النصف الأانى من عام 2014 م.

6.ءاءمة:

أءززئ الصىرفة الإسلامىة أءءماً كبىراً من ءىء النمو فى عءء الموءسساء والزبائن والأصول منذ نشأئها فى أواخر السئئئئئ، وءعئبر الصناعة المالمىة والمصرفىة الإسلامىة واءءة من أسرع القءاعاء المصرفىة نمواً ءىء يفوق نموها معدل نمو القءاع المصرفىء القلئبىءى، ومن المئووع أن ئشهد الصناعة المالمىة والمصرفىة الإسلامىة أطوراً وأسعاً لاسىما فىما ىءعلق بئءسئن نوعىة الءءماء وابتكار مئئءاء ءبءءة للوصول إلى قاعءة أوسع من الزبائن.

وىمأل الاسئقرار المالمى أولوىة مهمة لواءعى السىاساء الاقءصاءىة، ءىء أصبءء العءبء من البنوك المركزىة فى عءة ءول ئصءر أءارئر عن الاسئقرار المالمى، على ءرار صئءوق النءء ءلوى وبنك التسوىاء ءلوىة، ءىء أكء نظام الأمول الإسلامى أنه أكئر اسئقراراً، والأءءر فى مواءهة وامئصاص الصءماء المئكرة، ءاصة بعء الأزمة المالمىة 2008، فى الوقت الذى كانت ءعانى فىه البنوك القلئبىة من وىلاء الأزمة المالمىة وءعرض بعضها للانهىار، وىرءع هءا بالأساس إلى أهمىة الأمول الإسلامى فى الأقلئل من شءة وئوئر الأزمات المالمىة على أساس قىامه على الاسئءمار فى المءالاء اللى ءئوافق مع أءكام الشرىعة الإسلامىة.

1.6 النئائء المئوصل إلها:

من ءلال هءه ءرساءة ءوصلئنا للنئائء الآلىة:

- أظهرئ الأزمة المالمىة العالمىة لسنة 2008 هشاءة النظام المالمى القلئبىءى القائم على الفاءءة، وأئبئئ أن نظام الأمول الإسلامى كان أكئر اسئقراراً والأءءر فى مواءهة وامئصاص الصءماء المئكرة، ءىء شهدئ البنوك الإسلامىة فى بعض ءول نمواً فى ءءم أصولها بىن 2005-2017 فى الوقت الذى كانت ءعانى فىه البنوك القلئبىة من وىلاء الأزمة المالمىة.

- أثرت الأزمة المالية على مؤشرات البنوك الإسلامية، إلا أن تحليل مؤشرات الأداء لهذه البنوك قبل وخلال وبعد الأزمة أثبتت التزام هذه البنوك بمؤشرات السلامة المالية وتطور نسب مؤشرات السيولة، وهو ما يعطي لهذه البنوك مزيد من الأمان والاستقرار والثقة لمودعيها وللمتعاملين معها كونها قادرة على دعم وتجسيد الاستقرار المالي كنموذج عن البنوك الإسلامية، مما يفسر قدرة النظام المال الإسلامي مقارنة بالنظام المالي التقليدي في تحقيق الاستقرار المالي و الصمود في وجه الأزمات والصدمات الاقتصادية .

2.6 اقتراحات:

- فتح المجال بشكل أكبر للمنتجات المالية الإسلامية للتداول في الأسواق المالية العالمية، كونها أقل خطورة من المنتجات التقليدية.

- محاولة زيادة انتشار مؤسسات التمويل الإسلامي في باقي دول العالم، واندماجها وتعاونها في ما بينها حتى تمثل كيان كبير قادر على منافسة مؤسسات التمويل التقليدي، خاصة بعدما أثبت نظام التمويل الإسلامي .

7. قائمة المراجع

1.1. المراجع باللغة الأجنبية:

- IMF. (2009, octobre). Régional Economic outlook: Middle East and Central Asia. Washington.
- ISLAMIC FINANCIAL SERVICE BOARD. (2014). *Financial Services Industry Stability Report 2014*.
- ISLAMIC FINANCIAL SERVICE BOARD. (2019). *Islmic Financial Services Industry Stability Report 2019*.

1.1.7 المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- محمد عزت الشريف وفاء. (2010). *نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية: أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد* (المجلد 01). الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع. ص: 308-310.

المجلات:

- بن دعاس زهير، و أيمن عويسي. (2018). *صيع التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول*. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي (العدد 04). ص: 243-244.
- محمد هلال الحنطي هناء. (2012). *مساهمة المسارف الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية*. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية (المجلد 08، العدد 03). ص: 170-171.

- مريم طبني. (2015). لأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 11، العدد 07). ص 170.
- مشتاق محمد السبعوي، و آخرون. (2012). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي المصرفي الإسلامي-دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية. مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 02، العدد 02). ص 72.
- منصف مقاويب. (2015). مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية (العدد 10). ص ص: 57-58.

الملتقيات:

- جمعة محمود عباد. (2009). الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني. مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي. لبنان: جامعة الجنان. ص ص: 15-16.
- صالح صالح، و غربي عبد الحليم. (2009). كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية. ورقة بحثية قدمت في اطار الملتقى الدولي حول "الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. الجزائر: جامعة سطيف. ص 14.

المواقع الالكترونية:

- اتحاد المصارف العربية. (2019). تطورات التمويل الإسلامي حول العالم. تاريخ الاسترداد 10 07، 2019، من <http://www.Uabonlin.org./UAB>
- اتحاد المصارف العربية. (2019). تطورات التمويل الإسلامي خلال العقد 2006-2017. تاريخ الاسترداد 10 07، 2019، من <http://www.Uabonlin.org./UAB>